الفساد الاقتصادي و انعكاساته على التحول الهيكلي في الجزائر

Economic Corruption and its implications for Algeria's structural transformation

أوضايفية حدة[1]*

[1] جامعة سكيكدة (الجزائر)، h.oudaifia@univ-skikda.dz

تاريخ الاستلام: 20 /2022/04 تاريخ القبول: 2022/05/19 تاريخ النشر: 2022/06/01

ملخص: تحاول هذه الدراسة تسليط الضوء على مشكلة الفساد الاقتصادي و انعكاساتها على عملية التحول الهيكلي في الجزائر. و قد توصلت الدراسة أن الجزائر و بالرغم من استفادتها من وفرة مالية ضخمة بداية من العقد الأول للألفية الثالثة مع هذا فشلت في تحقيق التحول الهيكلي المطلوب، و يعود السبب الرئيسي الى الفساد الذي استشرى داخل الاقتصاد الوطني و استنزافه لجل الموارد، و اختراقه لأهداف السياسات الاقتصادية. و منه عرقلة جهود التنمية.

الكلمات المفتاحية: فساد اقتصادي، تحول هيكلي، آثار

تصنيف JEL: L0، D2، D73

Abstract:

this study attempts to highlight the problem of economic corruption and its implications for Algeria's structural transformation process. The study found that Algeria, although benefiting from a huge financial abundance beginning in the first decade of the third millennium, failed to achieve the required structural transformation, mainly due to corruption that spread within the national economy, its depletion of resources, and its penetration of economic policy objectives. It hinders development efforts**.**

Key words : économic corruption, structural transformation, effects

Jel classification : L0, D2,D73

* **المؤلف المرسل**

1.مقدمة:

تحولت مشكلة الفساد إلى مشكلة عالمية تعاني منها اغلب الاقتصادية المتقدمة و النامية على حد سواء، فحجمه يمنع تلك الاقتصاديات من تحقيق التحول الهيكلي المطلوب و التصدي لتحديات التنمية. **و** الجزائر إحدى هذه الدول النامية التي تسير بخطى بطيئة نحو بناء اقتصاد و طني أكثر تنوعا و إنتاجية للخروج من الأزمات الاقتصادية التي تلم بالاقتصاد الجزائري في كل مرة يحدث فيها تراجع في أسعار النفط، مما جعل عملية التحول الهيكلي في الجزائر خاصة في الجانب التمويلي منها خاضعة للإيرادات النفطية، و مما زاد الطين بلة طبيعة الاقتصاد الجزائري باعتباره اقتصاد ريعي و ما يمثله ذلك من أرضية خصبة لانتشار الفساد بمختلف أنواعه و أصبح أكبر معوق لعملية التنمية الاقتصادية في الجزائر.

التساؤل الرئيسي:

ما انعكاسات الفساد الاقتصادي على عملية التحول الهيكلي في الجزائر؟

و تتفرع عنه تساؤلات فرعية منها:

- ما حقيقة الفساد الاقتصادي و ما هي الآثار التي يخلفها على الاقتصاد؟
- ما أهمية و دور التحول الهيكلي في الاقتصاد؟
- كيف يعرقل الفساد من تحقيق أهداف التحول الهيكلي في الجزائر؟

و للاجابة عن هذه الاشكالية تم اعتماد **الفرضية الرئيسية** التالية:

يساهم الفساد الاقتصادي في عرقلة عملية احداث التحول الهيكلي في الجزائر

كما تم اعتماد الفرضيات الفرعية التالية:

-الفساد الاقتصادي ظاهرة ذات آثار سلبية تعاني منها اغلب الاقتصادات؛

-تلعب عملية التحول الهيكلي دور فعال في احداث التغيرات المطلوبة في بنية الاقتصادات و تطويرها؛

-تعاني الجزائري من قصور هيكلي في بنية اقتصادها بسبب استشراء الفساد؛

أهمية الموضوع:

تأتي أهمية الموضوع في معالجة أهم الاختلالات الاقتصادية و الهيكلية التي يعاني منها الاقتصاد الجزائري و الانطلاق نحو تنمية اقتصادية مستدامة يكون قوامها محاربة الفساد الاقتصادي باعتباره أكبر عقبة تعوق مسار الاصلاح الاقتصادي و التحول الهيكلي في الجزائر، و الانتقال بالاقتصاد من اقتصاد ريعي يعمه الفساد الى اقتصاد أكثر انتاجا و تنوعا و تنافسية وأحسن أداء.

أهداف الدراسة: تهدف الدراسة الى تسليط الضوء على النقاط التالية:

-ماهية الفساد الاقتصادي و آثاره الاقتصادية؛

-ماهية التحول الهيكلي و أهم نظرياته؛

- -انعكاسات الفساد على عملية التحول الهيكلي في الجزائر

المنهج المتبع:

للاجابة عن الاشكالية المطروحة تم اعتماد المنهج الوصفي في محاولة لفهم حقيقة الفساد الاقتصادي و آثاره، مع توضيح الاطار النظري للتحول الهيكلي، اضافة الى المنهج التحليلي الذي اعتمد لتشخيص مؤشر الفساد في الجزائر و واقع التحول الهيكلي فيها.

2. مدخل مفاهيمي حول الفساد الاقتصادي و التحول الهيكلي:

1.2 ماهية الفساد الاقتصادي :

تطور الفساد الاقتصادي أو الفساد بإختصار على مدى التاريخ لينتشر في البلاد المتقدمة و المتخلفة معا. و لفظ corruption أو الفساد بالانجليزية مشتق من الفعل اللاتيني (rumpere) بمعنى الكسر أي شيئا ما تم كسره. هذا الشيء قد يكون سلوكا أخلاقيا أو اجتماعيا أو قاعدة ادارية.

1.1.2 تعريف الفساد:

سعيا لتعريف الفساد وجد أنه يرتبط بفعل لا أخلاقي وغير قانوني، إلا أن مثل هذا التعريف يبقى نسبي لأنه يتجاهل من أبعاد الفساد الأخرى كما يثير الكثير من الجدل حول مدى دقته، لأن الفعل اللاأخلاقي يتباين من مجتمع لآخر، الأمرالذي أوجد عدة تعاريف للفساد تختلف في ما بينها وفقا لطبيعة ظاهرة الفساد ومدى شموليتها على النحو التالي:(**امنصوران، 2006/2005، ص3**)

أ -الفساد انحراف أخلاقي لبعض المسؤولين العمومين؛ إذ يركز هذا التعريف على طبيعة الفساد من حيث أنه انحراف عن الأخلاق الفاضلة من قبل فئة من موظفي الدولة الذين يتخذون القرارات المرتبطة بإستغلال موارد المجتمع، وهكذا يشتمل على الرشوة و الاختلاس و الغش و التغاضي عن التهرب الضريبي و غيرها؛ هذا التعريف غير دقيق لأنه يركز على بعد واحد للفساد هو البعد الأخلاقي، وكما ذكر سابقا هذا البعد يختلف من مجتمع لآخر؛

ب –الفساد هو بيع أملاك الدولة بواسطة المسؤولين الحكوميين لتحقيق المصالح الشخصية . هذا التعريف ضيق، يرتبط بالخصخصة و بيع أملاك الدولة، وذلك لأنه يغفل أنواع أخرى مهمة للفساد تتمثل في تقبل الرشى عند منح الرخص الحكومية، كما أن الفساد قد يوجد في المؤسسات التي لا تسعى لتحقيق الربح؛

ج –الفساد هو الاستغلال السيئ للوظيفة العامة أو الرسمية من أجل تحقيق المصلحة الخاصة . هذا هو تعريف البنك الدولي للفساد، وهو أكثر عمومية من التعريفين السابقين للأسباب التالية:

- ✓ ذلك أن استخدام مصطلح الوظيفة أو المنصب عموما في هذا التعريف يعد أكثر شمولا من استخدامها مقيدة في سواه، كما يشمل هذا المصطلح كلا من الوظيفة العمومية في القطاعين العام والخاص. غاية ما في الأمر أن الموظف العمومي أكثر عرضة للفساد من الموظف في القطاع الخاص، لبعدالأول عن الرقابة نسبيا و أمنه منها بخلاف الثاني فهو أكثر تعرضا للمسألة والرقابة من طرف الشركة الخاصة، و بالتالي فإنه أقل فسادا من الأول؛
- ✓ إن المصلحة الخاصة لها عدة معان، فقد تعني المصلحة الشخصية أو العائلية، أو المرتبطة بالأصدقاء أو بالطائفية أو القبلية، أو الحزبية، كتمويل النشاطات الحزبية مثلا بإستخدام عوائد الفساد؛
- ✓ إن الفساد لا يعني بالضرورة حصول الموظف العام على الرشوة فقط و إنما يعني استغلال المركز بما يخالف القواعد القانونية الموضوعة.

فالفساد إذن يحدث عادة عندما يقوم موظف بقبول أو طلب أو إبتزاز رشوة لتسهيل عقد أو إجراء طرح لمناقصة عامة، كما يتم عندما يقوم وكلاء أو وسطاء لشركات عمومية أو خاصة بتقديم رشاوي للإستفادة من إجراءات عامة للتغلب على منافسين، بمعنى تحقيق أرباح خارج الإطار القانوني المتفق عليه، كما يحدث الفساد عن طريق استغلال الوظيفة العامة دون اللجوء إلى الرشوة وذلك بتعيين الأقارب في الوظائف بطرق غير قانونية، السرقة ونهب أموال الدولة.

2.1.2 آثار الفساد على التنمية الاقتصادية: (الجابري، دون سنة، ص 15–17)

- ✓ **اثر الفساد على النمو الاقتصادي:** طبقا للنظرية الاقتصادية التقليدية فإن الفساد يعوق النمو الاقتصادي مما يؤثر سلبا على هذا النمو سواء بالنسبة لمنظمي المشروعات المحلية أو الأجنبية. و هذا ما أثبتته الدراسات التي تشير الى وجود علاقة عكسية بين الفساد و الاستثمار، مما ينعكس سلبا على النمو الاقتصادي. و ليس هذا فحسب و انما الفساد يثبط الاستثمار الأجنبي المباشر و يخفض الموارد المتاحة للهياكل الأساسية للعملية الانتاجية و الخدمات العامة و برامج محاربة الفقر، فهو يعمل على اعاقة المؤسسات السياسية من خلال اضعاف شرعيتها و امكانية محاسبة الحكومات؛

- ✓ **اثر الفساد على القطاع الضريبي:** عندما يكون هناك فساد في القطاع الضريبي فأن هذا يدفع البعض الى تقديم اقرارات ضريبية تظهر وعاء ضريبيا غير حقيقي لهؤلاء الأفراد، بهذه الطريقة يتمكنون و بطريقة زائفة من اظهار مقدرة منخفضة مقارنة بمقدرتهم الحقيقية. و نتيجة لممارسات الفساد في القطاع الضريبي و انتشارها على نطاق واسع تؤدي الى انخفاض زائف في الطاقة الضريبية للمجتمع ككل، و بالتالي تصبح السياسة الاقتصادية عاجزة عن تحقيق ما ينشده المجتمع من أهداف سواء ما تعلق الأمر بتحقيق النمو الاقتصادي، أو تمويل الانفاق العام، أو تمويل الخدمات الاجتماعية، و منه تجد الدولة نفسها مظطرة الى التخلي عن بعض الأهداف التي وعدت المجتمع باشباعها له؛
- ✓ **أثر الفساد على الانفاق الحكومي:** يترتب على الفساد الممتد و انتشاره في القطاع الحكومي آثار على تخصيص النفقات العامة، مما يؤدي الى تحقيق أدنى نفع ممكن منه، و ليس اقصى نفع ممكن منه، و عليه يترتب على انتشار الفساد سوء تخصيص الموارد لهذا المجتمع لأنها سوف تتجه صوب أوجه الانفاق التي لا تحظى بأولوية الانفاق العام من وجهة نظر المجتمع؛
- ✓ **أثر الفساد على سوق الصرف الأجنبي:** تقوم الدولة عادة بتحديد سعر لعملتها الوطنية مقابل العملات الأجنبية الأخرى. و تحاول هذه الدول أن يتسم هذا السعر بالثبات على الأقل لفترة معينة حتى تتمكن من اجراء الاصلاحات الاقتصادية المعينة التي ترغب في تحقيقها، و لكن ممارسات الفساد في سوق الصرف الأجنبي يترتب عليها انقسام هذا السوق الى سوقين: سوق رسمي يسوده السعر الرسمي للصرف الأجنبي، و يتميز بندرة في الصرف الأجنبي مقارنة بالطلب، و سوق غير رسمي يسوده سعر غير رسمي للصرف الأجنبي أعلى من السعر الرسمي و يتميز هذا السوق بالحركة و النشاط في شراء العرض المتاح من النقد الأجنبي، و توجيه هذا النقد اما الى تمويل أنشطة غير مخططة، أو محظورة أو غير مرغوب فيها من وجهة نظر المجتمع، مما يفضي في النهاية الى زيادة عجز ميزان المدفوعات و استمراريته، و ربما عدم قدرة الدولة على سداد ديونها، و لجوئها الى الاقتراض من الخارج و هذا ما يجعلها تعيش في دوامة من القروض و ما الى ذلك من آثار سلبية على الاقتصاد.

2.2 ماهية التحول الهيكلي:

يرتبط الأداء الاقتصادي للبلدان ارتباطا قويا بقدرتها على رفع مستويات الانتاجية في القطاعات الاقتصادية. ويعتقد على نطاق واسع أن هناك حاجة **إلى" تحول هيكلي** "نحو قطاعات أكثر إنتاجية لتحقيق النمو المستدام وتحسين الأداء الاقتصادي. وبالتالي، من أجل تحقيق هذا التحول الهيكلي، ينبغي

أن تنتقل المصادر الإنتاجية للاقتصاد إلى قطاعات ذات إمكانات إنتاجية أعلى.(**عزاوي، الخليع، 2016، ص 85**)

1.2.2 مفهوم التحول الهيكلي: تعتبر التغيرات المستمرة في الهيكل الاقتصادي من الأمور المهمة لاستدامة النمو الاقتصادي. فالتغير التكنولوجي مثلا ينتج قطاعات اقتصادية جديدة و يقلص قطاعات أخرى ذات تكنولوجيا أقل تطورا، و يتفاعل التغير التكنولوجي مع التغير في الطلب ليحدث التغير في هيكل الانتاج في الدولة.(**تقرير التنمية العربية، 2018، ص50**)

- ✓ يعرف التحول الهيكلي بأنه اعادة توزيع الانشطة الاقتصادية من القطاعات الأولية (الزراعة، الموارد الطبيعية) الى الصناعة و الخدمات، و يتميز بزيادة الدخل و الانتاجية عبر القطاعات، و توسيع الاقتصاد في المناطق الحضرية، و انخفاض حصة الزراعة في الناتج المحلي الاجمالي، و توسيع التجارة المحلية و الدولية، و زيادة التخصص و تقسيم العمل.(**مؤتمر منظمة الاغذية و الزراعة الاقليمي للشرق الأدنى، ماي2018، ص 3**)
- ✓ و يصاحب هذا التحول الهيكلي ما بين القطاعات تحولا آخر أكثر أهمية داخل القطاعات و الأنشطة، حيث أن عملية التنمية و التحول ينجم عنها انتاج سلع جديدة و اختفاء أخرى. و عموما سوف ينتج عن هذه العملية الهيكلية ارتفاع عدد و حجم(البعد الكمي) و بدائل السلع المنتجة(البعد النوعي) مما يفضي في نهاية الأمر الى مزيد من تنويع الجهاز الانتاجي. و ينعكس ذلك أساسا في تغير الهيكل الانتاجي و في هيكل التشغيل كما و نوعا و كذلك في هيكل التجارة الخارجية خاصة في الصادرات؛ (**تقرير التنمية العربية،2018، ص103**)
- ✓ إن التحول الهيكلي عملية مستمرة ويحدث جنبا إلى جنب مع التنويع الاقتصادي، ويتضمن تغييرات واسعة النطاق تتجلى في نشوء قطاعات جديدة وبنية تحتية شاملة متحسنة .وتسهل التطورات التكنولوجية رفع مستوى قاعدة الإنتاج وتنويعها بعمليات إنتاج ومنتجات أكثر تطورا .وعادة ما تنتج الاقتصادات المتقدمة مجموعة أكثر تنوعا وتطورامن السلع مقارنة بأقل البلدان نموا .
- ✓ يؤدي تحقيق «التحول الهيكلي » للاقتصاد إلى تصحيح أوجه القصور في تخصيص عوامل الإنتاج، ما يؤدي إلى رفع مستوى النمو. والناتج المحلي الإجمالي للفرد وقياس الإنتاجية بواسطة بعض أدوات القياس، مثل الناتج المحلي الإجمالي لكل عامل أو الناتج المحلي الإجمالي لكل ساعة عمل، هما المقياسان الأكثر شيوعا للأداء الاقتصادي الكلي. أما على المستوى القطاعي، فحصص العمالة والأنشطة ذات القيمة المضافة والإنفاق الاستهلاكي النهائي هي أكثر مقاييس النشاط الاقتصادي

شيوعاً. ويتطلب قياس التحول الهيكلي دراسة التغيُّرات في المساهمات النسبية لمختلف القطاعات الاقتصادية مع مرور الوقت.(**عزاوي، الخليع، 2016، ص90-91**)

- ✓ تنطوي عملية التحول الهيكلي على " زيادة تراكم رأس المال المادي و البشري، و احداث تغييرات جذرية في هيكل الانتاج و الطلب و التجارة، و استخدان عناصر الانتاج، بالاضافة الى الانتقال الى زيادة مستويات التمدن و معدلات التعليم و توقع الحياة، بالتوازي مع زيادة دخول الأفراد للوصول الى مرحلة التنمية المتقدمة؛
- ✓ و قد تلازمت دراسة التحول الهيكلي مع التركيز على أهمية التصنيع في عملية التنمية الاقتصادية. و يعرف التصنيع على أنه عملية التحول الاقتصادي و الاجتماعي المرافقة للتحول من اقتصاد ريعي بدائي الى اقتصاد صناعي حديث. من هنا جاء الارتباط الوثيق بين التصنيع و التحول الهيكلي.
- ✓ و تعد الصناعات التحويلية عنصرا مركزيا في عملية التحول الهيكلي، حيث يوجد اتفاق على وجود ارتباط بين مستوى الدخل المرتفع و حصة الموارد المخصصة للصناعة التحويلية، بالاضافة الى ارتباط النمو المتسارع بتحولات هيكلية باتجاه الصناعة. فنمو الانتاج مرتبط مع الصناعة التحويلية بعلاقة ايجابية قوية، بالاضافة الى العالاقة الايجابية القوية بين نمو الانتاجية في الصناعة التحويلية ة انتاجية بقية القطاعات.(**نصر،2008، ص3**)

2.2.2 نظريات التحول الهيكلي: تتعامل هذه النظريات مع السياسات التي تركز على تغيير الهياكل الاقتصادية للدول النامية من كونها اقتصاديات تتألف من نشاط زراعي يعتمد الكفاف، الى اقتصاديات أكثر تطورا و نموا، تعتمد بالدرجة الأولى على الصناعات المتنوعة و الخدمات. (**نزال عليمات 2015/2014، ص49**).و هناك نموذجان لهذه النظرية هما: (**نصر،2008، ص 3-4**)

أ-نظرية آرثر لويس: يعتبر **آرثر لويس** من الرواد في فكرة التحول الهيكلي من خلال نظريته حول فائض العمالة و الثنائية القطاعية في العام 1954، حيث افترض وجود قطاعين رئيسيين في الدول النامية بشكل عام أحدهما زراعي ريفي ضعيف الانتاجية مع فائض في العمالة، و الآخر حديث صناعي متقدم ذو انتاجية مرتفعة. و ركز لويس على الاستثمار في القطاع الحديث الذي يملك هامش ربح مرتفع نسبيا، مفترضا أن الأرباح سيعاد استثمارها في القطاع ذاته من قبل الرأسماليين/ مما يخلق فرص للعمل و يجذب العمالة الفائضة من القطاع التقليديالزراعي محققا زيادة في الانتاجية على مستوى الاقتصاد الوطني. و قد أعطى لويس أهمية كبيرة للتراكم خلال العملية التنموية، و لخصها بالانتقال من ادخار

نسبته 5% من الناتج القومي الى 15% . من هنا انطلقت فكرة التحول الهيكلي في الاقتصاد من القطاع التقليدي الى القطاع المتقدم(الصناعي) و تحول العمالة من القطاع الأول الى الأخير ؛

ب–نظرية شينيري: تعتبر أشهر الدراسات التطبيقية تلك التي قام بها شينيري و آخرون، في محاولة لايجاد أنماط التحول الهيكلي، بالاعتماد على التجارب الفعلية للدول النامية، حيث اعتبر أن الادخار(التراكم) هام و لكنه ليس كافيا للنمو الاقتصادي، و أن رأس المال المادي و البشري مهم بالاضافة الى التغيرات المرافقة في الهيكل الاقتصادي. و من أهم نتائجه أنه أثناء العملية التنموية يتم الانتقال من الزراعة الى الصناعة، و يتم تراكم منتظم لرأس المال المادي و البشري. و يتغير الطلب من السلع الغذائية و الحاجات الأساسية الى السلع المصنعة و الخدمات. أما استنتاجه الرئيسي أنه هناك اختلاف بين الدول، فلكل دولة خصوصيتها، الا أنه تبقى خصائص مشتركة في عملية التنمية و الاستراتيجيات التنموية للدول النامية. **(اللجنة الاقتصادية و الاجتماعية لغربي آسيا(الاسكوا)، 2018، دون صفحة)**

3. الفساد و آثاره على عملية التحول الهيكلي في الجزائر:

1.3 مظاهر الفساد الاقتصادي في الجزائر:

نظرا لحاجة الاقتصاد الجزائري الماسّة للتنويع القطاعي و التخلّص من الاعتماد المفرط على إيرادات المحروقات، باشرت الجزائر عدة مخططات في بداية الالفية الثالثة سعيا منها لتحقيق ركائز الاقلاع الاقتصادي، لكن و من خلال قراءة موضوعية لتلك البرامج، تؤكد أن مقاربة الجزائر لم يطرأ عليها أي تغيير للاعتبارات التالية: (http://www.ouarsenis.com)

- اتّسم إنجاز المخطّطات بالتعثّر و التبديد الكبير للموارد العمومية لإنجاز مشاريع سبق أن برمجتها الحكومة في إطار المخطّطات السابقة، ولم تُنفّذ. و ربما يعود السبب إلى أخطاء في تقدير تكاليف المشاريع، كما قد يكون مردّه الضعف في وتيرة إنجاز المشاريع المبَرمَجة و التي تجاوزت السقف الزمني الذي حدد لها. و في هذا إشارة قوية إلى خلل عميق في البرمجة و التدبير؛
- اغلب البرامج لا تعدو عن كونها قائمةً من المشاريع تمّ إعدادها من طرف وزارات مختلفة، كلّ حسب ميدانه، ثم تمّ تجميعها و إضافة بعضها إلى البعض الآخر لتصبح برنامجا، ذلك أن الطابع القطاعي يطغى على حساب المنظور الشمولي، اذ لا توحي بوجود أي إستراتيجية تنموية واضحة المعالم لدى الحكومة الجزائرية؛

- غياب الاستخدام الأمثل لعائدات النفط فهي لا تمر بالقنوات الصحيحة لها عبر استثمارها في قطاعات إنتاجية مثل بناء المصانع و تطوير الفلاحة و الاستثمار في الصناعات التحويلية و البحث العلمي التي تدر على الاقتصاد أرباحا صافية لا ريوعا مكتسبة؛
- المتأمل لطبيعة المشاريع التي تتضمنها برامج النمو و دعمه يقف على حقيقة أن الأمر في مجمله يتعلق بجوانب اجتماعية غير منتجة و هذا لتدارك مستوى معين من درجات التخلف و ليس موجها لدعم قدرات و إمكانيات القطاع الصناعي المنتج للثروة، و هذا ما يزيد من الارتهان لقطاع النفط كمصدر للإنفاق العام؛

كل هذه العوامل ساهمت في تدهور القدرات التنافسية للاقتصاد الجزائري و أضحى الترييع(الريع) و الفساد المركب المتقاطع أحد مظاهر الداء الجزائري الذي يلتهم نعمة الموارد الطاقوية و التي قدرت عائداتها الخارجية بحوالي 900 مليار دولار بداية الالفية الثالثة، بالاضافة الى المستهلك منها داخليا و الدعم المرتبط بها، حيث:(**صالحي، 2015، دون صفحة)**

- ✓ تطورت الواردات الطاقوية و ما يرتبط بها من استهلاك مدعوم و تهريب يستنفذان جزء من العائدات و الدعم المرابط بها؛
- ✓ كما تطورت حصة الشركاء الأجانب و أصبحت تستقطع جزءا هاما من عائدات الثروة البترولية الغازية فقد تجاوزت 66 مليار دولار للفترة 1997-2015

و بناء على ذلك يكون إجمالي فاتورة الواردات الطاقوية و تحويلات الشركاء خلال الفترة المذكورة مساوية لمبلغ 90 مليار دولار و هو مبلغ يفوق إجمالي مخصصات الاستثمار العامة لبرنامج دعم النمو الأول. كما تطورت أشكال تبديد و هدر هذه الموارد بتطور الفساد مما يؤدي إلى إضعاف قدرات تنويع الاقتصاد الجزائري و تجسيد التحول الهيكلي المطلوب. يذكر منها:

- ✓ تزايد حصة الدعم و الفوارق بين أسعار المنتجات الطاقوية في السوق المحلية و الأسعار في السوق الدولية. و بلغت أرقاما كبيرة تستنزف جزءا هاما من الإيرادات العامة. فقد بلغ مجموع الدعم على المنتجات البترولية و الغاز الطبيعي 10 %من الناتج المحلي الإجمالي و حوالي 24% من الإيرادات العامة الجزائرية؛

- ✓ كما أن هذا الدعم يعود إلى الشرائح العليا و الأكثر قدرة في المجتمع بنسبة تتراوح ما بين 60-80 % ، في حين لا تحصل الشرائح الأكثر فقرا سوى على 4-5 % من الدعم المتعلق ببعض المنتجات الطاقوية؛
- ✓ التحايل و تحويل الثروة المرتبطة بالمبالغة في تقييم الواردات و التهرب المرتبطة بتضخيم الفواتير؛
- ✓ التهرب من الرسوم الجمركية من خلال مدخل تشجيع مدخلات و مكونات الانتاج المحلي، و كذا إنتاج الشركات الأجنبية التي تقيم فروع تركيبية أولية لها في الجزائر؛
- ✓ الخسائر المرتبطة بالتهرب من الضرائب باستغلال سياسات الحوافز و أشكال الدعم الموجه لتشجيع الاستثمار؛
- ✓ الهدر المرتبط بالانحرافات في عمليات دعم المؤسسات و أصحاب المشروعات و إلغاء الديون؛
- ✓ الهدر المرتبط بالفساد في مجال الدعم الاجتماعي المباشر و غير المباشر؛
- ✓ التكاليف المرتبطة بالأخطاء في إدارة الصفقات و إنفاذها و متابعتها و انعكاساتها على جودة الانجاز و مستوى الخدمات، و خاصة مع الشركات الأجنبية في المشاريع الكبرى؛
- ✓ التكاليف المتعلقة بالأخطاء في تقدير قيمة المشاريع البنية الأساسية و إعادة تقييمها بالمقارنة مع المتوسطات العالمية و الإقليمية.

لقد أصدرت منظمة الشفافية الدولية، تقريرها السنوي المتعلق بمؤشر مدركات الفساد العالمي لعام2019، وحسب التقرير تراجعت **الجزائر** في المؤشر بمركز واحد مقارنة بعام 2018 وأتت في المركز 106 عالميا عام 2019 بعدما كانت في المركز 105 من بين 180 دولة شملها التقرير. وحلت الجزائر في المرتبة العاشرة عربيا رفقة مصر بعد الإمارات التي تصدرت المركز الأول عربيا في مكافحة الفساد تلتها قطر والسعودية وعمان والأردن وتونس والبحرين والمغرب في حين جاءت مصر والجزائر في المرتبة العاشرة عربيا. (**جمعية الشفافية الكويتية،2019**، https://www.transparency.org)

الجدول1: ترتيب الجزائر مقارنة ببعض الدول العربية في مؤشرات مدركات الفساد لعامي 2018 و 2019

ترتيب الدول العربية	2018			(جديد) 2019		
	الترتيب دوليا	الترتيب عربيا	من 100 درجة	التغير بالمرتبة	الترتيب دوليا	الترتيب عربيا	من 100 درجة
الإمارات	23	1	70	1+	21	1	71
قطر	33	2	62	—	30	2	62
السعودية	58	4	49	4+	51	3	53
عمان	53	3	52	—	56	4	52
الأردن	58	4	49	1-	60	5	48
تونس	73	6	43	—	74	6	43
البحرين	99	9	36	6+	77	7	42
المغرب	73	6	43	2-	80	8	41
الكويت	78	8	41	1-	85	9	40
الجزائر	105	10	35	—	106	10	35
مصر	105	10	35	—	106	10	35

المصدر: جمعية الشفافية الكويتية، https://www.transparency.org

2.3 اشكالات التحول الهيكلي في الجزائر: بالرغم من الرخاء المالي غير المسبوق منذ العقد الأول من الألفية الثالثة، لم تستطع الجزائر اطلاق مرحلة التحول نحو التنويع الاقتصادي بما في ذلك تنويع الصادرات، و تنويع موارد الميزانية، اذ لا تمثل الصناعة سوى 5% من الناتج المحلي الاجمالي مقابل أكثر من 15% في البلدان المجاورة.

الشكل1: حصة النفط في اجمالي الصادرات في الجزائر و بالدول العربية النفطية و دول مقارنة للعامين2000 و 2015(%)

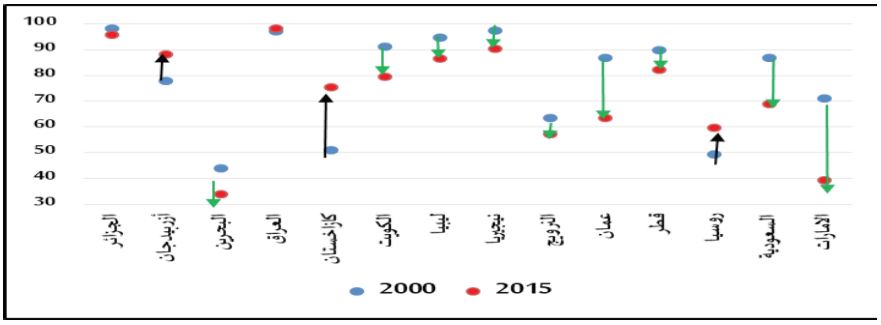

المصدر: تقرير التنمية العربية، مرجع سبق ذكره، ص 80

بالنسبة للهيكل السلعي للصادرات في الجزائر لا يزال النفط يسيطر على اكثر من 90% من الصادرات في الجزائر، و هذا ما يجعلها أكثر عرضة للصدمات الاقتصادية لكونها تقتصر على عدد قليل من المنتجات، و على عدد محدود من أسواق التصدير، مما يعني درجة تركز كبير في التصدير و قلة تنوع الصادرات.

الشكل2: مؤشر تنافسية الأداء الصناعي في بعض الدول العربية و دول المقارنة 2015

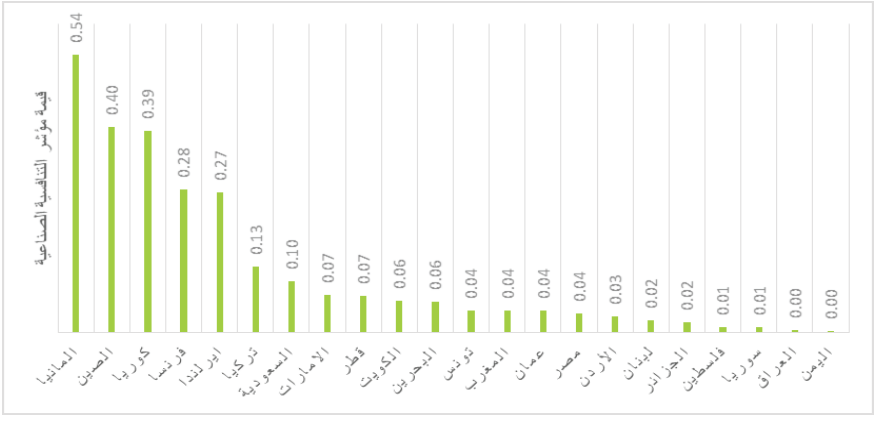

المصدر: تقرير التنمية العربية2018، ص 59

و بالنسبة للجانب النوعي للهياكل الانتاجية استنادا الى تقييم تنافسية القطاع الصناعي، أين يمثل وجود قطاع انتاجي متطور أحد أركان جودة البنية الهيكلية للاقتصاد. تظهر النتائج انخفاض قيمة هذا المؤشر في الجزائر، حيث سجل المؤشر **قيمة ضئيلة جدا** لم يتجاوز 0,02 أين احتلت الجزائر تقريبا المراتب الأخيرة، مقارنة بدول أخرى مثل ألمانيا 0,54، الصين 0,40، كوريا 0,39، مما يشير الى انخفاض تنافسية الاقتصاد الجزائري و ضعف القدرات الانتاجية.

ولعلّ أحد أهم الاعتبارات كذلك التي هي محلّ اهتمام موضوع التنمية هي تلك الخاصة المتعلقة بفجوة التمويل الداخلي المتمثلة بعجز الموازنة، والتي تعرف بالتفاوت بين معدل الادخار ومعدل الاستثمار، وبشكل سلبي(ارتفاع معدل الاستثمار عن معدل الادخار) .

الجدول2: فجوة التمويل الداخلي الفائض/ العجز في الموازنة 2005-2015

البلد	العجز أو الفائض (% من الناتج المحلي الاجمالي)	
	2005	2015
الجزائر	13,6	15,3-
الكويت	43,3	1,2
السعودية	18	16,3-
الامارات	20,2	4,9-

المصدر: أحمد الكواز،(تطوير تمويل التنمية)، مجلة جسر التنمية، المعهد العربي للتخطيط، الكويت، العدد 131، 2016، ص 8

من خلال الجدول أعلاه يلاحظ بأن التمويل الداخلي بالنسبة للاقتصاد الجزائري هو الآخر يتأثر بأسعار النفط، اذ في سنة 2005 سجل التمويل الداخلي فائض قدر ب 13,6% من الناتج المحلي الاجمالي نتيجة الوفرة المالية التي عرفها الاقتصاد بسبب ارتفاع أسعار النفط بداية الالفية الثالثة، أما سنة 2015 سجل التمويل الداخلي عجزا قدر ب 15,3% من الناتج المحلي الاجمالي بسبب الأزمة النفطية التي عرفها الاقتصاد بداية من سنة 2014 أين انخفضت أسعار النفط الى أدنى مستوياتها.

الجدول3: نسبتي الادخار و الاستثمار و معدل نمو الاستثمار لسنتي 2016 و 2017

السنة	الادخار % من الناتج	الاستثمار % من الناتج	معدل نمو الاستثمار %
2016	34,8	50,3	7,1-
2017	36,9	52,3	4,3

المصدر: من اعداد الباحثة اعتمادا على التقرير الاقتصادي العربي الموحد ،الامارات العربية، 2018، ص31

في حين قدر معدل الادخار سنة 2017 ب36,9% أما معدل الاستثمار فقد قدر هو الآخر ب 52,3%، مما يعني وجود عجز مقدراه -5,4%، أما معدل نمو الاستثمار فقد سجل معدلا موجبا قدر ب 4,3% نتيجة لتنفيذ برامج لضبط الانفاق في ظل الظروف الاقتصادية لا سيما تباطؤ نمو عائدات النفط. (**التقرير الاقتصادي العربي الموحد، 2018، ص31**).

4. خاتمة:

يمكن التأكيد على أن الجزائر لم تتمكن من انجاز التحول الهيكلي المطلوب سواء بالنسبة للمؤشرات التي تركز على الجوانب الكمية أو نظيرتها التي تستهدف تقييم الجوانب النوعية للهياكل و الأنشطة الإنتاجية، و كل هذا يعود بالأساس إلى استشراء ظاهرة الفساد الاقتصادي التي تنخر في بنية الاقتصاد الجزائري بمختلف أشكالها، باعتباره أكبر معوق لجهود التنمية التي تسعى إليها الدولة عبر مختلف مخططاتها التنموية.

النتائج:

- ✓ إن تسريع عملية التحول الهيكلي من اقتصاد أولي تسيطر عليه القطاعات الأولية(الزراعة و المناجم) إلى اقتصاد صناعي حديث(الصناعة التحويلية و الخدمات الإنتاجية) سيفضي في النهاية إلى تنويع الاقتصاد إذا صاحب ذلك تحولا هيكليا أعمق داخل القطاعات(الزراعة و الصناعة و الخدمات) بحيث يتم زيادة عدد و حجم و نوع و بدائل السلع المنتجة.؛
- ✓ تعاني الجزائر من قصور في انجازات التحول الهيكلي و لا يوجد تغيير هيكلي يلامس بنية الاقتصاد الجزائري الذي لا يزال اقتصاد ريعي أحادي التصدير، تركز في الصادرات النفطية، عدم تنوع لا في الإيرادات و لا في الأسواق؛
- ✓ السبب الرئيسي وراء هذا الفشل في التحول الهيكلي هو معضلة الفساد التي أفرغت الاقتصاد من أهدافه الحقيقية و خلقت شلل في كل القطاعات الاقتصادية التي هي اليوم عاجزة عن الأداء الاقتصادي الجيد.

التوصيات:

- ✓ تتطلب عملية التحول الهيكلي تنفيذ سياسات متنوعة تصب في تحفيز و توجيه الاستثمارات نحو قطاعات تسمح بتعزيز التحول الهيكلي، و تسريعه و نقل الاقتصاد نحو قطاعات تحقق مزيد من النمو الاقتصادي و التشغيل خاصة الصناعات التحويلية و الخدمات ذات القيمة المضافة العالية؛

- ✓ لن يكون هناك لا تنمية و لا تحول هيكلي لا اذا اجتهدت السلطات في الجزائر في محاربة كل أشكال الفساد ، و تنظيم الأنشطة غير الرسمية، ووضع رقابة و مساءلة مستمرة على كل ما هو غير قانوني.

5. قائمة المراجع:

المجلات العلمية:

1. نصر ربيع، (2008)، قياس التحول الهيكلي، مجلة جسر التنمية، المعهد العربي للتخطيط، الكويت

الأطروحات و المذكرات:

2. امنصوران سهيلة،(2006/2005)، الفساد الاقتصادي و اشكالية الحكم الراشد و علاقتهما بالنمو الاقتصادي، حالة الجزائر، مذكرة ماجستير في العلوم الاقتصادية
3. عيادة نزال عليمات خالد، (2015/2014)، الفساد و انعكاساته على التنمية الاقتصادية حالة الأردن، أطروحة دكتوراه في العلوم الاقتصادية، جامعة الجزائر،

الملتقيات العلمية و المؤتمرات:

4. بن حاسن الجابري عبد الله، الفساد الاقتصادي، انواعه، اسبابه، آثاره، المؤتمر العالمي في الاقتصاد الاسلامي، جامعة أم القرى، دون سنة
5. صالحي صالح، آثار انخفاض أسعار البترول على الاقتصاد الجزائري بين نعمة الموارد و لعنة الفساد، المؤتمر الدولي حول السياسات الاستخدامية للموارد الطاقوية بين متطلبات التنمية القطرية و تأمين الاحتياجات الدولية، الورشة 2، كلية العلوم الاقتصادية، جامعة سطيف1، 2015
6. التحول الزراعي في اقليم الشرق الأدنى و شمال افريقيا و تحدي عمالة الشباب، مؤتمر منظمة الاغذية و الزراعة الاقليمي للشرق الأدنى، ماي2018

التقارير:

7. عزاوي محمد أمين، الخليع احسان، التنمية الصناعية لتحقيق تحول هيكلي ، تقرير حول التوقعات الاقتصادية في منظمة التعاون الاسلامي، ، مركز الأبحاث الاحصائية ز الاقتصادية و الاجتماعية و التدريب للدول الاسلامية، دائر النشر سيسرك، 2016
8. تقرير التنمية العربية: التنويع الاقتصادي مدخل لتصويب المسار و ارساء الاستدامة في في الاقتصادات العربية، المعهد العربي لاتخطيط، الكويت، 2018
9. اعادة النظر في السياسة المالية للمنطقة العربية، تقرير الجنة الاقتصادية و الاجتماعية لغربي آسيا(الاسكوا)، الأمم المتحدة، بيروت، 2018
10. التقرير الاقتصادي العربي الموحد ، الامارات العربية، 2018

المواقع الالكترونية:

10.ترتيب الدول العربية في مؤشرات مدركات الفساد لعامي 2018 و 2019، (2019)،جمعية الشفافية الكويتية،https://www.transparency

11.برنامج التنمية الخماسي 2010-2014، على الموقع الالكتروني:

http://www.ouarsenis.com/vb/index.php تاريخ الاطلاع 2012/8/17

.12